ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية القانون
College of Law

Peaceful Coexistence in Public International Law and Islamic Law

Dr. Dr. Ramez Mahdi Mahmoud Ashour

Public Law Lecturer at Palestinian Universities, Gaza, Palestine

Ramez1980.rm@gmail.com

Article info.

Article history:
- Received 7 November 2022
- Accepted 16 November 2022
- Available online 1 Sept 2024

Keywords:
- Peaceful Coexistence
- International Law
- Islamic Sharia.

Abstract: Humanity has known the concept of peaceful coexistence since ancient times, although it wasn't explicitly defined as a term during those periods. The conflict between the Western and Arab worlds intensified during the Cold War, largely due to Israeli aggression against Palestine, with Western complicity. When the Arabs were on the verge of achieving victory in this conflict, the West promoted dialogue and coexistence as a means to alleviate pressure and secure their strategic interests.

In the context of ongoing violence and the rising tide of extremism that is plaguing the world today, particularly in the Arab and Islamic worlds, researching peaceful coexistence has become essential. This study examines the importance of peaceful coexistence as a means of maintaining security and safety and addressing the challenges that threaten the stability of nations.

The significance of this study lies in clarifying the role of Islamic Sharia and international law in promoting peaceful coexistence, and in proposing practical solutions to the problems the world faces today. The study also aims to foster a common understanding of peaceful coexistence and present an integrated vision that combines Islamic principles and international laws to achieve lasting and stable peace globally.

© 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

التعايش السلمي في القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية

د. رامز مهدي محمود عاشور

مدرس القانون العام بالجامعات الفلسطينية، غزة، فلسطين

Ramez1980.rm@gmail.com

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ١ / تشرين الاول / ٢٠١٩
- القبول : ٢٣ / تشرين الاول / ٢٠١٩
- النشر المباشر : ١ / ايلول /٢٠٢٤

الكلمات المفتاحية :
- التعايش السلمي
- القانون الدولي
- الشريعة الإسلامية

الخلاصة: عرفت البشرية مفهوم التعايش السلمي منذ العصور القديمة، رغم أنه لم يُستخدم كمصطلح محدد في تلك الفترات، حيث كان الصراع بين العالمين الغربي والعربي يشتد خلال الحرب الباردة، بسبب العدوان الإسرائيلي على فلسطين، بتواطؤ من الغرب. وعندما اقترب العرب من تحقيق النصر في هذا الصراع، رفع الغرب شعارات الحوار والتعايش، مستخدمينها كوسيلة لتخفيف الضغط وتحقيق مصالحهم الاستراتيجية.

في ظل أحداث العنف المستمرة، وتصاعد التطرف والغلو الذي يعصف بالعالم اليوم، وخاصة العالمين العربي والإسلامي، أصبح البحث في موضوع التعايش السلمي هاما و ضروريًا، إذ نتناول في هذه الدراسة أهمية التعايش السلمي كوسيلة للحفاظ على الأمن والسلامة، ومواجهة التحديات التي تهدد استقرار الدول.

تكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح دور الشريعة الإسلامية والقانون الدولي في تعزيز التعايش السلمي، وتقديم مقترحات لحلول عملية للمشكلات التي تواجه العالم اليوم، كما تسعى الدراسة إلى تعزيز فهم مشترك حول التعايش السلمي، وتقديم رؤية متكاملة تجمع بين المبادئ الإسلامية والقوانين الدولية لتحقيق سلام دائم ومستقر في العالم.

© ٢٠٢٣, كلية القانون، جامعة تكريت

المقدمة : ان الحاجة إلى التعايش السلمي باتت أكثر إلحاحًا لما يشهده العالم موجات متزايدة من النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية، التي تهدد الاستقرار والسلم الدوليين.

عرفت الشريعة الإسلامية، منذ نشأتها مبادئ التعايش السلمي مع الآخر التي تقوم على احترام التعددية والاختلاف، وتعزيز العدالة والمساواة بين الجميع دون تمييز، لان الدين الاسلامي ديناً يدعو إلى السلام، إذ أن العلاقات في الشريعة الإسلامية تقوم على أسس السلم مع الآخر، سواء داخل المجتمع المسلم أو خارجه، داعياً إلى نشر السلم العالمي والحفاظ على الأمن والاستقرار. كما وأن الإسلام أعلن أنه الدين

الحق الذي لا يقبل الله ﷻ غيره يوم الحساب، كما أن التنوع والتعدد والاختلاف سنة من سنن الله ﷻ، قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ (١١٨) إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ (١١٩)﴾[١].

وهذا ما يتماشى مع أهداف ومبادئ القانون الدولي المعاصر، الذي يضع أسسًا للتعايش السلمي بين الدول من خلال المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين.

لذلك إن البحث في موضوع التعايش السلمي ليس مجرد ضرورة نظرية، بل هو استجابة ملحة للأوضاع الراهنة التي يعيشها العالم، ولما يتطلب من المجتمعات المختلفة أن تتعاون وتتفاهم وتتعايش مع احترام التعدد والاختلاف الذي هو سنة من سنن الله في خلقه.

وفي هذا الإطار، تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على الدور الهام الذي تلعبه الشريعة الإسلامية والقانون الدولي في تعزيز مفهوم التعايش السلمي، وتضع أساساً للحوار والتعاون بين الثقافات والشعوب في سبيل تحقيق السلام والأمن العالميين.

كما و تهدف الدراسة إلى تقديم رؤية متكاملة تجمع بين المبادئ الإسلامية والقوانين الدولية، بهدف إيجاد حلول عملية للمشكلات المعاصرة التي تواجهها البشرية، والمساهمة في تحقيق سلام دائم ومستقر.

تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة كونها تتناول واحدة من أكثر الأزمات أو الموضوعات تعقيداً على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وهي قضية التعايش، هذه القضية تعتبر من أبرز القضايا التي تشغل أذهان العلماء والمفكرين المسلمين والغربيين على حد سواء، فالمسلمون وغير المسلمين على حد سواء قد أدركوا أهمية هذه القضية، ما دفع إلى عقد مجامع وندوات، وتعالت النداءات التي تطالب بتعزيز التعايش السلمي. وقد اختلفت توجهات الناس بشأن هذه القضية، حيث انقسموا بين من يرفضها تماماً وبين من يقبل بها بجميع صورها وأشكالها الفكرية المختلفة.

وتتجلى أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على موضوع "العيش المشترك" من خلال تحليل جهود مؤسسات المجتمع الدولي في وضع قوانين تهدف إلى تحقيق هذا الهدف النبيل. ومع ذلك، فإن هناك

---

١) سورة هود، الآيات ١١٨-١١٩.

نقصاً في وسائل وآليات إلزام الدول ذات النفوذ بتلك القوانين، فضلاً عن تجاهل هذه المؤسسات لمشاكل ندرة الموارد المادية والرمزية وعدم عدالة توزيعها، وسعي الدول ذات القوة للسيطرة عليها، مما يتسبب في تجاهل القوانين والمعاهدات الدولية التي تهدف إلى تحقيق استقرار التعايش السلمي. بالإضافة إلى ذلك، تركز الدراسة على أهمية وجود مرجعية أممية تعبر عن الإرادة الدولية للمجتمع الإنساني، رغم ما قد يشوب هذه الإرادة من تأثر بموازين القوة التاريخية والازدواجية في المعايير.

كما و تكمن أهمية هذه الدراسة أيضاً في محاولة تحديد المفاهيم والمرجعيات الأساسية التي تحكم عملية العيش المشترك، باعتبارها عملية اجتماعية وحضارية تواجه العديد من التحديات. فلا يمكن تحقيق تعايش مشترك إلا في ظل مجتمع مدني قائم على التعاون والوفاق بين مختلف مكوناته، ومحاط بمنظومة من القيم الاجتماعية التي تتجلى في التسامح، والغيرية، والتعارف، والاعتراف، والاحترام المتبادل. كل ذلك يأتي في إطار الإيمان الراسخ بشرعية الاختلاف.

مشكلة الدراسة:

تواجه الدول العربية، وبالأخص فلسطين، مجموعة من التحديات القانونية والأمنية التي تهدد استقرارها الداخلي وسلامة بنيانها المجتمعي. من أبرز هذه التحديات النزاعات الداخلية، الفلتان الأمني، وانتشار فوضى السلاح، وتفشي ظاهرة انتهاك القانون. هذه العوامل أدت إلى تصاعد الصراعات العائلية، وبروز تجارة السلاح والمخدرات، وتراجع الولاء الوطني الجماعي، كما أن هذه الظروف ساهمت في تقويض هيبة السلطة ومؤسساتها، وأضعفت قدرتها على بسط السلم الأهلي وكبح الممارسات غير القانونية.

ورغم الجهود الدولية لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية من خلال مؤسسات الأمم المتحدة وغيرها، فإن التحدي الأكبر يكمن في قدرة هذه الدول على التكيف مع التحولات الدولية المستجدة، مع الحفاظ على حقوقها السيادية في التنمية وإدارة مواردها الطبيعية، ورفض الامتثال لسياسات إملاء الإرادة، بالإضافة إلى ذلك، تواجه هذه الدول تحديات في تحقيق المشاركة السياسية الفعالة، تعزيز سيادة القانون، وضمان حقوق الأقلية في المعارضة السياسية ضمن إطار ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان.

كل هذه العوامل تشكل تهديدًا حقيقيًا لاستقرار الدولة وتماسكها الاجتماعي، مما يستدعي دراسة قانونية شاملة لفهم وتطوير حلول مستدامة لهذه المشكلات. نبين من خلالها كيف يمكن لهذه الدول التكيف مع

التحديات والمتغيرات الدولية مع الحفاظ على سيادتها وحقوقها في التنمية، وضمان المشاركة السياسية الفعالة، واحترام حقوق الإنسان؟.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على منهجين رئيسيين: المنهج التحليلي الوصفي والمنهج المقارن:

١. **المنهج التحليلي الوصفي:** يُستخدم هذا المنهج لتحديد وتحليل دور المجتمع المدني الدولي في تحقيق التعايش المشترك، من خلال سياسة الاعتراف التي تستند إلى التزام يعزز حرية الاختيار والاستقلالية. يتطلب هذا الالتزام بشكل خاص الاعتراف بالانتماء الثقافي والتنوع المذهبي والديني في ضوء الشرائع السماوية كافة. كما يتضمن هذا المنهج استعراض وتحليل أنشطة المنظمات غير الحكومية، واستخلاص الدلالات المتعلقة بتأثيراتها الإيجابية والسلبية على الأمن القومي.
٢. **المنهج المقارن:** يُستخدم هذا المنهج لإجراء مقارنة بين القانون الدولي والفقه الإسلامي فيما يتعلق بتثبيت ونشر التعايش السلمي بين مكونات الدولة الواحدة، وكذلك بين الدول أو المجتمعات المختلفة. تهدف هذه المقارنة إلى إبراز التشابهات والاختلافات بين النظامين القانونيين في إطار تعزيز التعايش السلمي، واستكشاف كيفية تطبيق تلك المبادئ لتحقيق سلام مستدام.

خطة الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين رئيسيين وذلك على النحو التالي:

١. **المبحث الأول: مفهوم التعايش السلمي في القانون الدولي وفي الفقه الإسلامي.**
٢. **المبحث الثاني: تحديات التعايش السلمي التي تواجه القانون الدولي والفقه الإسلامي.**

المبحث الأول

مفهوم التعايش السلمي في القانون الدولي وفي الشريعة الإسلامية

نتناول في هذا المبحث التعريف بمفهوم التعايش السلمي كما يتجلى في القانون الدولي، وما يرتبط به من مبادئ وقواعد دولية، كما ونستعرض من خلال هذا المبحث أيضاً مفهوم التعايش السلمي

في الفقه الإسلامي، ونوضح كيف يعكس الإسلام من خلال نصوصه وتعاليمه المبادئ التي تعزز السلام والتعايش بين مختلف الفئات، ونقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول : مفهوم التعايش السلمي في القانون الدولي.

المطلب الثاني : مفهوم التعايش السلمي في الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول

مفهوم التعايش السلمي في القانون الدولي

عند الحديث عن مفهوم التعايش السلمي، يتطلب الأمر أولاً توضيح المصطلح الذي يُراد تفسيره، خاصة أن "التعايش" يُعد من المصطلحات الحديثة التي تتباين الآراء حولها، فبعض الباحثين يرون أن "التعايش السلمي" يعني التعاون بين دول العالم على أساس التفاهم وتبادل المصالح الاقتصادية والتجارية، واتفاق الأطراف على تنظيم وسائل العيش بينهما وفق قواعد محددة. بينما يرى آخرون، أن "التعايش السلمي" يشير إلى حالة من العلاقات الدولية التي تعيشها دول ذات أنظمة اجتماعية متباينة أو عقائد متعارضة جنبًا إلى جنب دون أن تلجأ إلى الحرب[١].

هناك من يوسع مفهوم التعايش ليشمل ليس فقط الدول بل الشعوب أيضًا، وحتى داخل المجتمع الواحد، حيث يُعرَّف التعايش بأنه "مجتمعات متكاملة يعيش فيها الناس من مختلف الأعراق والأجناس والأديان في انسجام". هذه الرؤية تبرز أهمية العلاقات بين الشعوب والأفراد كمحرك رئيسي للسلم مثلما قد تكون العلاقات بين الدول محركًا للحرب[٢].

وهناك من ذهب إلى ابعد من ذلك، و طرح مفهوم التعايش السلمي بين الأجيال الحالية وأجيال المستقبل، مشيرين إلى أن الأجيال الحاضرة يجب أن تعيش حياتها دون الإضرار بحياة الأجيال المقبلة، هذا ما أكدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) عندما دعت إلى ضرورة تعايش الأجيال الحالية مع أجيال المستقبل في ظل السلام والأمان واحترام حقوق الإنسان، مع الحرص على تجنب تعريض الأجيال القادمة للأضرار الناجمة عن النزاعات المسلحة ووضع الصيغ المناسبة التي تحد من استخدام الأسلحة ضد المبادئ الإنسانية [٣].

---

[١])القادري، محمد، مفهوم التعايش السلمي في القانون الدولي، القاهرة: دار النهضة العربية (٢٠١٥)، ص٤٥.

[٢]) عبد العزيز بن عثمان التويجري، الإسلام والتعايش بين الأديان في افق القرن ٢١، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافية، الطبعة الثانة ١٩٩٨م، ص١٢.

[3] (Smith, J. A. Smith, J. A. (2017). The Future We Want: Peaceful Coexistence Between Present and Future Generations. Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), (2017).

أما نشأة مصطلح التعايش بالمفهوم المعاصر، فقد ظهرت بين المعسكرين الشرقي والغربي خلال فترة الحرب الباردة، ففي حين رفع المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي شعار "التعايش السلمي"، دعا المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة إلى "الحوار بدلًا من الحرب"، هذا التصعيد الأيديولوجي والسياسي بين القوتين العظميين أدى إلى ظهور مفهوم التعايش الذي تبناه المعسكر الشيوعي كبديل للحرب، فيما ركز الغرب على الحوار كوسيلة لتجنب الصراع[١].

مما سبق يمكن تصنيف التعايش إلى أربعة مستويات[٢]:

١. **المستوى السياسي والإيديولوجي:** يتناول الحد من الصراع وترويض الخلاف العقائدي بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي خلال فترة الحرب الباردة.
٢. **المستوى الاقتصادي:** يتعلق بعلاقات التعاون بين الحكومات والشعوب في المجالات القانونية والاقتصادية والتجارية.
٣. **المستوى الديني والثقافي والحضاري:** يعنى بالتعايش الديني والثقافي بين الأفراد داخل المجتمع الواحد وبين الشعوب والمجتمعات الإنسانية.
٤. **المستوى الاجتماعي:** يتعلق بمعيشة الجماعات معًا، سواءً نحو الاندماج أو التفرقة العنصرية، فقد ورد في معجم المطلحات الإجتماعية تعريف للتعايش بأنه: (معيشة جماعات مع بعضها البعض، أو في نفس الوقت قد يتجه هذا التعايش نحو الإندماج أو الإنصهار، بحص يزول بعضها و يزوب في بعضها الآخر، أو هي تحافظ على التفرقة العنصرية بحث تقبم من عاداتها وقاونينها ونظمها حوجز فاصلة بين بعضها البعض)[٣].

تتأثر فكرة التعايش بعدة عوامل، منها:

١. **وجود الكيان الصهيوني في فلسطين ودعم القوى الغربية له:** أدى تدخل الولايات المتحدة لإنقاذ إسرائيل من الهزيمة في حرب ١٩٧٣ إلى شعور العرب والمسلمين بالمرارة تجاه هذه السياسة.
٢. **تأثير اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة:** دفع اللوبي الصهيوني الولايات المتحدة إلى التضحية بمصالحها الوطنية لصالح دعم إسرائيل.
٣. **ظهور جماعات المقاومة المسلحة:** كتعبير عن الاحتجاج ضد الظلم الإسرائيلي، معتمدين على إجماع علماء المسلمين على أن الجهاد ضد إسرائيل واجب ديني.
٤. **تنامي القوة الحضارية للعالم الإسلامي:** الأمر الذي اعتُبر تهديدًا للهيمنة الغربية.

---

١) حسقيل قوجمان، التعايش السلمي بين الشعوب، الحوار المتمدن، ع(١٦١٢)، ٢٠٠٦م، ص٤٣.

٢) محمد عبد الجبار شوباط، خطوات في بناء الدولة الحديثة، مجلة المواطنة والتعايش، ع١، مركز وطن للدراسات، بغداد، ٢٠٠٧، ص٨٢.

٣) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية، مكتبة ابان، بيروت، ١٩٧٠، ص٦٠.

٥. **تشويه الإعلام الغربي لصورة الإسلام:** إذ وُصف الإسلام بأنه دين العنف والتطرف، مما دفع المفكرين المسلمين للدفاع عنه بوصفه دين التسامح والتعايش.

إن تطور فكرة التعايش من المستوى الإيديولوجي والسياسي إلى المستوى الديني والثقافي والحضاري يعكس فهمًا أعمق لدور العلاقات بين الشعوب في تحقيق السلام، حيث أصبح "التعايش السلمي لا يقوم فقط بين الدول وإنما بين الشعوب أيضًا، وهنا تكمن الأهمية والضرورة معًا، إذ إن محرك السلم كمحرك الحرب تمامًا ليس علاقة دولة بدولة، وإنما –بصورة أعمق – علاقة الشعوب بعضها ببعض".

إذا نظرنا إلى واقعنا الفلسطيني الحالي، الذي يشهد تفاقمًا في الفلتان الأمني والانقسام الداخلي، وما يترتب عليه من خطر فقدان جميع أركان السلم الاجتماعي، فإن معالجة قضية الانقسام، نبذ الاعتقال السياسي، والفلتان الأمني، وتحقيق التسامح، أصبحت ضرورة لا تقبل التأجيل، إذ إن الاعتماد على العنف والقوة كوسيلة لتحقيق الأهداف أو الاستئثار بالسلطة قد أثبت فشله على المدى الطويل، ولا يمكن قبوله، خاصة في ظل واقعنا الفلسطيني الذي يعيش تحت احتلال استيطاني يواصل ابتلاع الأرض وارتكاب الجرائم العدوانية اليومية ضد شعبنا ومقدراته.

فالاحتلال هو المستفيد الأول من حالة الفوضى والفلتان الأمني والحرب الأهلية. لذا، يجب أن ندرك أن أي حزب يسعى لفرض رأيه بالقوة والعنف هو حزب تسلطي قمعي، مما يستدعي التمسك بمبدأ التنوع والتعددية بين أطياف ومكونات الشعب الفلسطيني، هذا التنوع هو مصدر تماسكنا وقوتنا في مواجهة الاحتلال وتحقيق حلم دولتنا المستقلة.

تفعيل دور الحوار وقبول الآخر يمثل ركيزة أساسية في تكريس التعايش السلمي، ويتطلب الاعتراف بحق الآخر في الوجود، فالخلاف هو ظاهرة طبيعية في الحياة الإنسانية، والحوار ينبغي أن يستند إلى حرية اجتماعية وسياسية تعزز إمكانية تبادل الأدوار والقناعات.

إضافةً إلى ذلك، فإن القوانين والأعراف والمؤسسات التي تدعم مسالك الحوار هي عناصر أساسية في تأصيل قيمة التعايش السلمي في المجتمع على جميع المستويات.

المطلب الثاني

مفهوم التعايش في الشريعة الإسلامية

التعايش لغة: عَايَشَه: عاش معهُ، عيَّشه: أعاشه، وتعَايَشُوا: عاشوا على الآلفة والمَوَدَّة ومنه التعايش السِّلمِيّ[١].

واصطلاحا: يقصد بالتعايش أن يعيش الرجل مع الخلق، فيسلم منهم وينصفهم من نفسه، فيلقى الله عَزَّ وجَلَّ، وقد أدى إليهم حقوقهم، وسلم بدينه بين ظهرانيهم.

يقول الدكتور التركي: "إن المسلمين يملكون رصيداً ضخماً في مجال الثقافة والقيم والعلاقات الإنسانية، والتعاون بين الأمم والشعوب، فينبغي أن يكون للإسلام نصيبه في بناء أي نظام عالمي جديد ، وأن يكون له مكانة في الدعوة إلى التعايش السلمي بين البشر" ، ويقول الدكتور محمد فاروق النبهان : "نحن نجد ملامح العولمة في القيم الإسلامية التي تدعو إلى التكافل بين الناس، والتعاون على الخير وإلغاء كل مظاهر التمييز العنصري، ومقاومة كل دعوة إلى إقليمية ضيقة أو قومية متفوقة، أو عصبية جاهلية"[٢].

وروى عن عبد الرحمن بن أبى عوف الجرشى قال: قال الله تبارك وتعالى: يا داود، ما لي أراك خاليا؟ قال: هجرت الناس فيك يا رب العالمين. قال: أفلا أدلك على ما تستبى به وجوه الناس، وتبلغ فيه رضاي؟ قال: نعم، يا رب. قال: خالق الناس بأخلاقهم، واحتجن الإيمان فيما بيني وبينك فهذا التعيش[٣].

فالتعايش فهو ثمرة ونتيجة التسامح ، فلا يمكن أن يكون التسامح إلا بعد عيش مشترك لجماعة من الناس، تحمل أفكاراً وتصورات متباينة، وتمارس عادات متنوعة، وتنتمي لديانات مختلفة. وهو قيمة راقية لا تصدر إلا عن نفوس كريمة، فكم من المجتمعات بحاجة ماسة لها؛ للتخلص من كثير من المشاكل التي تكاد تعصف بها، بينما هي في القدس حاضرة ومتجذرة بين المسلمين والمسيحيين[٤].

كما وأن للتعايش السلمي آثاراً على الفرد والمجتمع، فهو البناء الحضاري، الذي يعني انطلاق نمط من أنماط السلوك الإنساني، يعترف بالآخر، فيؤثر فيه، ويتأثر به، وهو ما يعني حضارة قوية وممتدة، لن تعصف بها التقلبات الاقتصادية والسياسية.

إذن هي معادلة راقية، فالتعايش السلمي، يدعو الناس إلى التعايش والتسامح والتآخي، فإذا حققوا ذلك، استطاعت مجتمعاتنا العربية والإسلامية، وكذلك دول العالم أجمع، رسم ملامح الحضارة الإنسانية،

---

١) المعجم الوسيط، مادة (عيش) (ص ٦٦٣).

٢) د. علي نايف الحشود، الحضارة الإسلامية بين أصالة الماضي وآمال المستقبل، ص ١٦.

٣) الترمذى، الفروق ومنع الترادف للحكيم ، تحقيق د محمد إبراهيم الجيوشى- طبعة النهار للطبع والنشر القاهرة ٩٩٨ ام.

٤) د. عباس الجزارى من مطبوعات الإيسيسكو، مفهوم التعايش فى الإسلام ١٩٩٦ م، ص٧٨.

المبنية على الحقوق والواجبات، وهذا ما أراده القرآن الكريم، عندما قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[١].

وفي مجال السياسة الداخلية للدولة الإسلامية، فإن غير المسلمين هم في مساواه مع المسلمين بالنسبة للحقوق والواجبات، فالبيوع مثلًا لا يشترط فيها إسلامية الأطراف، فهي صحيحة بين المسلمين، وبين غير المسلمين، والوكالة والشركات والزراعة، يعد ذلك مظهر من مظاهر التعايش والتساكن التي تسود المجتمعات الإسلامية، كما أن الله تعالي يقول في كتابه العزيز ﴿ لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾[٢]. تأمر هذه الآية الكريمة بالتعامل بالحسنى والعدل والمعروف والإنصاف مع كل شخص لم يعاد المسلمين، أيما كانت عقيدته.

وبما أن قواعد التعايش السلمي الدولية نشأت بالإحتكاك بين مختلف الأمم والنظم، فإن شريعة الإسلام منفتحة بالمبادئ التي تجعل على الدول الإسلامية واجب المشاركة في الحياة الدولية، ومثالا على ذلك موقف الرسول صلى الله عليه وسلم في صلح الحديبة، وقت توقيع الاتفاقية اعتراض المتفاوض معه من معسكر غير المسلمين (سهيل بن عمرو)[٣]، على ذكر (بسم الله الرحمن الرحيم)، ثم اعترض على وصف محمد برسول اللهن وعرض الاكتفاء بذكر اسمه (محمد بن عبد الله)، وقد ارتضي رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك، مراعاه لكون الطرف الآخر غير مسلم، ولوجوب ايجاد صياغة وسطى يرتضيها المتفاوضون جميعًان وتلك مرونة تنم عن تسامح عظيم، ورغبة شديدة في التعايش[٤].

كما جاء عقد المؤاخاة الذي قام به الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة المنوّرة بين قبائل الأوس والخزرج والمهاجرين والأنصار ليجعل الأخوة أساساً لقيامة المجتمع الجديد وعنواناً من عناوين دعوته الرّائدة التي اعتمدت على السلم قاعدة من قواعدها وبنداً من بنودها كما في قوله تعالى مخاطباً المجتمع الجديد ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾[٥].

---

١) سورة البقرة، الآية٣٠.

٢) سورة الممتحنة، الآية ٨

٣) سهيل بن عمرو بن عبد شمس بن لؤى بن غالب القرشي العامري، يكني ابا زيد، كان أحد الأشراف من قريش في الجاهلية، بعد ان اسلم كان كثير الصلاة والصوم والصدقةن مات في طاعون عاموس سنة ١٨هـ في خلافة عمر لن الخطاب.

أنظر الطبقات الكبرى، الإمام محمد بن سعد بن منيع البصري، ١٤٠٠هـ -١٩٨٠م، (بيروت : دار بيروت)، ج٧، ص٤٠٤-٤٠٥.

٤) د. عبد العزيز بن عثمان التويجري، البناء الحضاري للعالم الإسلامي ، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م، الرياض، مطلعة المعارف الجديدة، ج٢ن ص٢٣-٢٧.

٥) سورى البقرة، الآية ٢٠٨.

من هنا، يتبن لنا صدق الإسلام في إلزام الأمم بالتعاون معًا، في سبيل حفظ السلام الدولي لتحقيق التعايش الأمن بين الشعوب، وحرصه على إشاعة قيم التعايش والتسامح في إطار وحدة الجنس البشري وحق البشر في الحياة الكريمة.

فمفهوم التعايش في حقيقته عملية تبادلية، وجهد مشترك، وذلك أن يعمل الإنسان جهده لتوفير اسباب العيش له ولأخيه، وإن لم يكن بالكد والسعي لإيجاد هذه الأسباب، فبرفع اليد عن كل فعل يؤدي إلى منعها، فالتعايش إذًا هو ثمرة التسامح الذي يقوم على اساس تبادل الإحترام بين طرفين، سواء أكانا شخصين أم شعبين، أم أمتين أم امم الأرض، ولا يمكن أن يأتي التعايش من طرف واحد فلابد من التفاعل في عملية التعايش.

كما وقد حذّرت الشريعة عن كلّ ما يؤدي إلى إضعاف وحدة الأمة والمجتمع في فعل أو قول كالنزاعات والشائعات، كما جاء في قوله تعالى ﴿ولا تنازعوا تفشلوا وتذهب ريحكم﴾[١].

ومن الأحاديث التي تؤكد على اهتمام الشريعة بسلامة العلاقات الداخلية ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم: (ألا أخبركم بأفضل من درجة الصلاة والصيام والصّدقة، قالوا: بلى يا رسول الله، قال: إصلاح ذات البين وفساد ذات البين هي الحالقة، ولا أقول تحلق الشعر ولكن تحلق الدين). وفي حديث آخر عن أبي أيوب الأنصاري: (قال ألا أدلّك على صدقة خير لك من حمر النعم ؟ قال: بلى يا رسول الله. قال: تصلح بين الناس إذا تفاسدوا وتقرب بينهم إذا تباعدوا)[٢]، وفي بعض النصوص الأخرى: (إصلاح ذات البين أفضل من عامة الصلاة والصيام). والنصوص بهذا المعنى كثيرة.

وتعزيزاً لسلامة العلاقات الداخليّة، فقد تعدّدت الروايات والأحاديث في الدلالة على ترسيم نهج أخلاقي من خلال منظومة القيم والمبادئ التي تبعد الاختلاف عن دائرة الخلاف والنزاع وتهيّء المناخ للتعايش السلمي، ومن الواضح أن هذه التشريعات لا تخصّ المسلمين وحدهم بل هي شاملة لكل مكوّنات المجتمع من المسلمين وغيرهم باعتبار ورود كلمة الناس في بعض تلك الأحاديث وكلمة الجار المطلقة وغير المقيّدة بدين أو مذهب.

المبحث الثاني

تحديات التعايش السلمي التي تواجه القانون الدولي والشريعة الإسلامية

---

١) سورة الأنفال، الآية ٤٦.

٢) أخرجه الأصبهاني في " الترغيب " (ص ٥٠)

يناقش هذا المبحث التحديات التي تعترض طريق التعايش السلمي في كل من القانون الدولي والشريعة الإسلامية، ويأتي هذا المبحث في إطار فهم الأبعاد المختلفة للعوائق التي تقف أمام تحقيق السلام والتعايش بين الأمم والشعوب المختلفة، وسنقسم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين:

المطلب الأول: التحديات التي تواجه القانون الدولي .

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الشريعة الإسلامية .

المطلب الأول

التحديات التي تواجه القانون الدولي

يواجه القانون الدولي تحديات كبيرة في تعزيز التعايش السلمي بين الدول، وتزداد هذه التحديات تعقيدًا في السياق الفلسطيني، حيث يعاني المجتمع الفلسطيني من احتلال مستمر، وانقسامات داخلية، وصراعات متعددة الأبعاد. سيتم مناقشة التحديات التي يواجهها القانون الدولي في السياق الفلسطيني من خلال النقاط التالية[١].

أولا: التحديات السياسية:

في الحالة الفلسطينية، يُعتبر عدم التوافق الدولي على كيفية التعامل مع القضية الفلسطينية من أبرز التحديات السياسية التي تواجه القانون الدولي، فبينما تعترف العديد من الدول والمؤسسات الدولية بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، تظل إسرائيل، بدعم من بعض القوى العالمية، تواصل سياساتها التوسعية والاستيطانية، حيث ان دولة الاحتلال تمارس سياستها باعتبار أنها دولة فوق القانون مستغلة واقع داخلي سيئ للفلسطينيين، بل أنه واقع متوتر و مؤجج بالانقسام والتناحر السياسي والفلتان الأمني، وربما المقبل علي فقدان جميع أركان السلم الاجتماعي، الامر الذي أدى إلي تعزيز الصراع والاختلاف بين أبناء البلد الواحد وهو ما عرض الامن والسلم والتعايش السلمي لمخاطر عدة.

كما وأن الكثير من الدول الكبرى تتردد في اتخاذ مواقف حازمة تجاه إسرائيل بسبب مصالحها السياسية والاقتصادية، هذا التردد يعرقل جهود تطبيق القانون الدولي ويؤدي إلى استمرار الانتهاكات ضد حقوق

---

١) صلاح عبد العاطي، ورقة عمل بعنوان "السلم الأهلي و نبذ العنف في القانون الأساسي والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان"، انظر موقه الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان على الإنترنت.

الفلسطينيين، مما يزيد من تعقيد الوضع، غياب التوافق الدولي والتعاون الفعلي يضعف من قدرة القانون الدولي على فرض حل عادل ومستدام، مما يؤدي إلى استمرار النزاعات الإقليمية وتهديد السلم الدولي.

ثانياً: التحديات القانونية:

أما إذا ما نظرنا للناحية القانونية، نجد أن هناك تناقض واضح بين القوانين الوطنية لدولة الاحتلال الإسرائيلي وبين القانون الدولي، فعلى الرغم من قرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية التي تعتبر الأراضي الفلسطينية أراضٍ محتلة، و تدعو إلى إنهاء الاحتلال ووقف الاستيطان، ألا أن إسرائيل تواصل سياساتها الاستيطانية وتوسيع نفوذها على هذه الأراضي[١].

إذ أن صعوبة تطبيق القانون الدولي في هذا السياق تعود إلى ضعف آليات التنفيذ وغياب الإرادة السياسية لدى القوى العالمية لتنفيذ تلك القرارات، كما أن غياب محاسبة إسرائيل على انتهاكاتها المتكررة للقانون الدولي، و ازدواجية المعايير التي تتبعها بعض الدول الكبرى في التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين تعزز هذا التحدي، حيث يتم تطبيق القانون الدولي بشكل انتقائي يخدم مصالح سياسية معينة، مما يزيد من صعوبة تحقيق العدالة الدولية، هذا الضعف يجعل من الصعب محاسبة إسرائيل على انتهاكاتها، كما يعكس نقصًا كبيرًا في توفير حماية قانونية للفلسطينيين لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات ضدهم الأمر الذي يجعل إسرائيل تتغول على الحقوق التي أقرت للفلسطينيين، مما يؤدي إلى تآكل الثقة في القانون الدولي[٢].

ثالثا: التحديات الثقافية:

إن عدم الوعي الكافي بالقانون الدولي وآلياته بين الشعب الفلسطيني وأحيانًا بين القادة أنفسهم شكل تحديًا كبيرًا، حيث أن هذا النقص في الوعي يؤدي إلى ضعف في استخدام الأدوات القانونية الدولية بشكل فعال للدفاع عن الحقوق الفلسطينية، كما أن هناك تصورات سلبية لبعض الأوساط الفلسطينية حول القانون الدولي، وذلك نتيجة لعدم فعاليته في تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني، هذه التصورات تؤدي إلى تزايد الشكوك في إمكانية تحقيق أي تقدم من خلال الوسائل القانونية الدولية [٣].

---

[1] (John Dugard. "International Law: A South African Perspective." Juta & Co., 2011,p56.

[2] (John Dugard. "International Law: A South African Perspective." Juta & Co., 2011,p56.

[3]– (**Haidar Eid.** *"Worlding the Intifada: Beyond a 'Law of Rules' Approach to International Law in Palestine."* Journal of Palestine Studies, 2019.

إضافة إلى الثقافة السياسية المحلية التي تتسم أحيانًا بالتشكيك في التعاون الدولي والاعتماد على المقاومة المسلحة كوسيلة وحيدة للدفاع عن الحقوق، تشكل تحديًا في تبني نهج قانوني دولي لتحقيق الأهداف الفلسطينية.

رابعاً: التحديات الاجتماعية:

أما من الناحية الاجتماعية فإن الصراعات الداخلية بين الفصائل الفلسطينية لا تؤثر فقط على الوحدة السياسية، بل تؤدي أيضًا إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، مما يزيد من تعقيد الوضع ويجعل من الصعب التركيز على الجهود القانونية الدولية.

كما أن الاحتلال الإسرائيلي يؤثر بشكل مباشر على النسيج الاجتماعي الفلسطيني، حيث تتزايد معدلات الفقر والبطالة والعنف، هذه الظروف تجعل من الصعب التركيز على القضايا القانونية والدبلوماسية، وتؤدي إلى تفاقم الأزمات الاجتماعية.

الأمر الذي يؤدي إلى تدهور الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الفلسطينيون نتيجة للحصار والاحتلال تؤثر على قدرتهم في متابعة القضايا القانونية الدولية بشكل فعال، الفقر والبطالة تجعل من الصعب على الفلسطينيين الانخراط في الجهود الدولية للدفاع عن حقوقهم.

مما سبق ذكره، يتبين لنا أن التحديات السياسية والقانونية والثقافية والاجتماعية التي تواجه القانون الدولي في السياق الفلسطيني تعكس تداخلًا معقدًا بين العوامل المختلفة التي تؤثر على تحقيق العدالة وتعزيز التعايش السلمي، لمواجهة هذه التحديات، يحتاج المجتمع الدولي إلى تبني مقاربة شاملة تأخذ في الاعتبار هذه الأبعاد المختلفة، مع التركيز على تعزيز الوحدة الفلسطينية وتطوير الوعي القانوني الدولي.

لذلك يجب السعي والعمل على تلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني الممأسس على أخذ دوره في المراقبة والمسائلة والتغيير على قاعدة عدم إنكار دور الدولة ومؤسساتها وأهمية وجودها بما يعني إيجاد آلية تشارك إيجابي فيما بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني استناداً إلى أسس الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وهذا يعني بوضوح أهمية إدراك وتطبيق الآلية المثلى لتقاسم الأدوار ما بين الحاكمين والمحكومين عبر احترام متبادل للأدوار الايجابية لكل منهما لصالح مجتمع حر مدني ديمقراطي يوفر البيئة السليمة لسيادة وتطبيق مبادئ حقوق الإنسان وحرياته الفردية والجماعية.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى خصوصية المجتمع الفلسطيني حيث تعد الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، أراض محتلة من وجهة نظر القانون الدولي الإنساني، تنطبق عليها أحكام لائحة اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧، و اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. لهذا، والى جانب المسؤولية التي تقع على السلطة في حفظ امن وأمان المواطن الفلسطيني في الأراضي التابعة لها، والتي تملك السيطرة الأمنية فيها، يظل الاحتلال الإسرائيلي مسئولا مسؤولية كاملة عن حفظ الأمن والنظام داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، كونها قوة احتلال لا تزال تسيطر على المناطق التي تتم إدارتها مدنيا من قبل السلطة.

المطلب الثاني

التحديات التي تواجه الشريعة الإسلامية

يجد المتتبع لواقع الأمة الإسلامية أن التحديات التي تحيط بها تحديات معقدة ومتشابكة لاسيما في القرن الحالي الذي شهد أكبر قدر من التفتت والتشرذم في أوضاع الدول الإسلامية، وأن العالم الذي نعيش فيه هو عالم الوحدات الكبرى، وهو يتجه نحو الوحدة والتكتل خاصة في المجال الاقتصادي.

وبإلقاء إطلالة على واقع الأمة الإسلامية يمكن رسم صورة للتحديات التي تواجها سواء التحديات العامة أو التحديات الخاصة وذلك على النحو التالي:

أولًا: التحديات العامة: في دارسة سابقة أجرتها رابطة الجامعات الإسلامية بعمان – الأردن جامعة آل البيت من ٦-١٠ من شعبان الموافق ١٤١٢هـ، توصلت الدراسة إلى مجموعة من التحديات تعوق تقدم الأمة الإسلامية ونهضتها، يأتي في مقدمة هذه التحديات[١]:

١- تحدي الوحدة الإسلامية: فالأمة الإسلامية رغم تمتعها بمركز متميز في النظام الدولي في ظل تمسكها بالعقيدة الإسلامية، إلا أنها متفككة تخلو من جوانب التكامل إلا القليل من البلدان في صورة مجلي تعاون، أو دول اقتصادية موحدة على النحو الذي تحقق في أوربا.
٢- تحدي التخلف: كون التخلف يمثل تحديًا للأمة الإسلامية في المستقبل إن لم يتم مواجهته بوسائل علمية متطورة، وبخطة تشترك في إعدادها معظم الدول العربية وبخاصة الجامعات، وذلك بمراجعة السياسة التعليمة في بلادنا بما يتماشى مع القيم والمعرفة الإسلامية، وربط التعلم بحاجة التنمية.

---

[١]) لمزيد من المعلومات أنظر: كتاب مؤتمر العلم السادس لرابطة الجامعات الإسلامية، ص١، ١٤٢١هـ، ١٩٩٩م، ص٨،٧.

٣- العولمة: كون العولمة بالصورة التي انتهت اليها من اختراق الخارج هي لأخطر ما يواجه الأمة الإسلامية وذلك في كثير من المفاهيم السياسية، بإحياء التراث الإسلامي والاهتمام باللغة العربية، لتعود للحضارة والثقافة الإسلامية مجدها في صياغة الحاضر.

ثانيًا: التحديات الخاصة: تتمثل هذه التحديات بالتحديات الاقتصادية والحضارية والاجتماعية والسياسية، .... الخ، وذلك على النحو التالي:

١- التحديات الاقتصادية: ويمكن حصرها في خمسة تحديات تواجه الأمة الإسلامية في واقعنا المعاصر:

أ) تحدي اتخاذ القرار السياسي بالتكامل الاقتصادي بين أقطار الأمة الإسلامية، بل وإرادة تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بالفعل بشان التكامل، وذلك للاستغلال الأمثل لها.

ب) تحدب التنمية البشرية على المستوى القطري والجماعي لدول المجموعة الإسلامية، فمعظم المجموعة الإسلامية فقدت ميزتها النسبية في وفرة الأيادي العاملة ورخص أجورها، وذلك بالنظر إلى التراجع الفني التي مازالت تقف عنده الغالبية العظمى من العمالة في الدول الإسلامية.

ت) تحدي التنمية الاقتصادية والتي لم بعد مفهومها قاصراً على مجرد إيجاد لأي لأصول رأس مالية جديدة منتجة أو من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وإنما أصبحت تعني مدى استنثار الدولة بالأنشطة الإنتاجية قليلة العمالة مرتفعة العائد غير الملوث للبيئة، غير المضرة بالإنسان والحيوان والنبات.

ث) تحدي عصر ما بعد الجات (عصر العولمة والمعلوماتية والتكتلات الاقتصادية) وهو أشده خطورة كون أن الدول الإسلامية لا تملك سوى الموافقة عليها والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والتي ترغم الدول النامية قاطبة على تنفيذ تعهداتها، حيث لن الدول الإسلامية لا يجمعها أي تكتل اقتصادي فاعل ذي قيمة مؤثر حتي يمكنها التمتع بالمزايا التي تمنحها الاتفاقيات.

٢- التحديات الحضارية: وتتمثل هذه التحديات في التحديات المتعلقة بعلاقة المسلمين بالأخرين، وما يترتب على ذلك إظهار عداء المسلمين غير الحقيقي للحضارة الغربية، وموقف المسلمين من ظاهرة العولمة، والفقر والتخلف الثقافي، وسيطرة القوى الغربية على اقتصاديات العالم الإسلامي، والصراع المسلح الذي يحيط بالمسلمين ويضعف قواهم، سواء بين بعضهم البعض، أو بفعل القوى الباغية ضدهم كما هو الحال في إسرائيل، وقد أوضح

تقرير رابطة الجامعات الإسلامية أن سيادة السلام والأمن في ربوع العالم الإسلامي يفتح الباب للعمل المنتج ويحافظ على ثروات البلاد الإسلامية من الضياع في الحروب[١].

٣- التحديات الاجتماعية: ابرز التقرير المشار إليه أهم التحديات الاجتماعية التي تواجه الأمة الإسلامية وتنحصر في:

أ) قضية تربية الشعوب الإسلامية كمجموعة لها عقيدة معينة تفرض عليها أن يكونوا خير أمة أخرجت للناس بما يعنه ذلك من كونها أكثر تقدمًا، وأكثر معرفة بمعايير الكتاب والسنة، وأكثر تقدمًا على المستوى المادي علميًا وتقنيًا واقتصاديًا وعسكريًا.

ب) التحدي المتعلق بضرورة تحقيق الاستثمار البشري والتنمية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

ت) التحدي المتعلق بمشكلة البطالة في المجتمعات الإسلامية، والتي تتزايد حدتها بعد سياسات الخصخصة...الخ[٢].

ث) تحدي غياب الوعي الديني الصحيح لدى بعض الشباب، وغياب القدوة الصالحة أمامهم، وغياب التوجيه التربوي والتوجيه المهني في مختلف مراحل التعليم.

لكل ذلك ومن خلال ما تم ذكره من تحديات تواجه الأمة الإسلامية، يجب الاتحاد ونبز أسباب الفرقة والاختلاف، لان في فرقة الناس إلى فرق وأحزاب يحل بعضهم دم بعض، فنسوا بذلك أصل من اصول دينهم، وهو النهي عن التفرق والاختلاف حيث قال تعالي في كتابه العزيز: ﴿وَلاَ تَكُونُواْ كَالَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَاخْتَلَفُواْ مِن بَعْدِ مَا جَاءهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[٣].

ومن جملة ما نهي الرسول صلى الله عليه وسلم امته في حجة الوداع ما رواه عبد الله بن عمر – رضى الله عنهما– عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " وَيْحَكُمْ، لا تَرْجِعُوا بَعْدي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقابَ بَعْضٍ"[٤]، أي لا تفعلوا فعل الكفار في قتل بعضكم البعض ولا يكفر بعضكم بعضًا كأن يقول أحد الفريقين للآخر: يا كافر فيكفر أحدهما[٥].

---

١) انظر: د. رأفت غنيم الشيخ، التحديات الحضارية التي تواجهالأمة الإسلامية وسبيل مواجهتها،(كتاب رابطة الجامعات الإسلامية)، ص٥٧٩-٦٢٧.

٢) انظر: د. رأفت غنيم الشيخ، التحديات الاجتماعية التي تواجهالأمة الإسلامية وسبيل مواجهتها،(كتاب رابطة الجامعات الإسلامية)، ص٣٣١-٤١٢.

٣) سورة آل عمران، الآية ١٠٥.

٤) صحيح البخاري: كتاب الفتن، (٨) باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض"، مج٤، ص٣٣٧، رقم ٧٠٧٧، وصحصح مسلم: كتال الإيمان، (٢٩) باب بيان معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا ترجعوا بعدي"، مج١، ص١١٥، رقم ١٢٠.

٥) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، ط١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م، (القاهرة: دار أبي حيان)، ج١٦، ص٣٢٤.

فالتعايش السلمي والترابط يحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي والحضاري والاجتماعي داخل جدود الدولة الإسلامية، كون أن النسيج الوطني يتكون من مجموع مواطني الدولة حيث يقول شيخ الإسلام إبن تيمية " لهذا كان من أصول السنة والجماعة لزوم الجماعة وترك قتال الأئمة، وترك القتال في الفتنة"[١].

ومن المتفق عليه أن القانون الدولي لا يتدخل في شكل حكم الدولة، ولا يتدخل في الفلسفة السياسية للسلطة، ولا في علاقة المواطنين بها، فالمبدأ هو حرية اختيار شكل الحكم، وللدول أن تختار ما تشاء من اشكال الحكم ولها أنم تعدل دستورها وأن تضع بديلًا وفق ما تراه، كل ذلك شريطة الا تمس حقوق الدول الأخرى، وأن لا تقيم نظامًا يتعارض مع اسس الحضارة العالمية–كأنظمة التميز العرقي او الطائفين، أو أنظمة العدوان على الإنسان أو غيرها من الأنظمة الشبيهة بأنظمة فرعون وهامان الملعونة في القرآن الكريم– وقيمها فهناك حد أدنى من التضامن في مجتمع الاسرة الدولية الإنسانية، لا يجوز ان يخل به مبدأ حرية اختيار شكل الحكم ونظام السلطة العامة في الدولة.

ومن التحديات السياسية التي تواجه العالم الأن التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول الأخرى، وقد بلغ الأمر مداه إلى حد إحلال وإبدال النظم القائمة، والتدخل في الثوابت الدينية والاجتماعية لكثير من المجتمعات، كما هو حاصل الأن في بعض المجتمعات العربية والإسلامية، في ظل ما يعرف بسياسة القطب الأوحد، وما نجم عن هذه السياسة من تداعيات أحدثت هزة في كثير من المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

وفي الختام، تفرض هذه التحديات على الأمة الإسلامية ضرورة التكاتف ونبذ الفرقة من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة. إن الوحدة والتعاون هما السبيل لمواجهة هذه التحديات بفعالية، بما يضمن تعزيز مكانة الشريعة الإسلامية في العالم المعاصر، وحماية مصالح الأمة الإسلامية.

الخاتمة

وبعد الانتهاء – بعون الله – من استعراض جوانب البحث المختلفة، توصلنا لمجموعة من النتائج والتوصيات وهي على البيان التالي:

---

[١]) ابن تيمية، الحسبة في الإسلام، تحقيق الشيخ ابراهيم رمضان،١٩٩٢م، بيروت، دار الفكر اللبناني، ص٦٣.

أولًا: النتائج:

١- تركيز الدراسة على توضيح دور المقاصد في إيجاد التعايش السلمي، موضحا مفهوم التعايش، هو العيش المتبادل مع الآخرين، ولا يكون التعايش إلا بوجود الألفة والمودة والترابط وإنهاء الخلاف بين الفرقاء بطريق الحوار.

٢- إبراز التحديات والأسس على إثبات التعايش السلمي في ضوء المقاصد، لأن مقاصد الشريعة بنيت على القيم التي فطر بها الإنسان من المساواة، والعدل، والحرية والسماحة، وهي التي تعتبر أسسًا مهمة للتعايش السلمي.

٣- بيّنت الدراسة أهمية تفعيل دور المؤسسات المكلفة المكلفة بإنفاذ القانون وحماية حقوق الانسان ونشر الدورات ولمؤتمرات التي تعزز سيادة القانون وتثبت طرق التعايش السلمي، كون زلك من المبادئ المنصوص عليها والراسخة في القانون الأساسي والوثائق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان .

ثانيًا: التوصيات:

١- ضرورة إنهاء الأزمة الفلسطينية الحالية بإنهاء الانقسام الفلسطيني الفلسطيني وتحقيق الوحدة الوطنية بين شقي الوطن لتتحقق الوحدة القانونية والقضائية، وضرورة اجراء انتخابات رئاسية ومجلس تشريعي، ليمارس كل منهم صلاحياته وفقًا للقانون، لضرورة معالجة مجموعة القرارات بقانون التي صدرت عن الرئيس الفلسطيني بالسنوات الأخيرة.

٢- مساهمة الجميع في تعزيز ثقافة الحوار والتسامح والسلم الأهلي الاجتماعي و يجب أن تكون لدى أفراد المجتمع النية الصادقة و الحقيقة في نبذ العنف حل الصراعات الداخلية بالطرق السليمة، و لغة الحوار البناء الذي يضمن حرية التعبير عن الرأي لان حرية التعبير حق لكل مواطن يعيش داخل المجتمع كفلته له كافة المواثيق و الأعراف، حتى يستطيع الجميع الوصول إلي مجتمع على مكونات النسيج الاجتماعي و يجب أن تعزز سلطة سيادة القانون حتى يكون المجتمع أمن و مستقر.

٣- ضرورة تضافر جهود مؤسسات المجتمع المدني والنقبات المهنية، وكافة قوى المجتمع الأخرى، والإسلامية والأهلية، في سبيل معالجة أسباب ظاهرة العنف والفرقة، وحث الجهات المعنية في الدولة والحكومة على مواجهتها بحزم.

٤- نشر وتعزيز التربية السليمة والبرامج التربوية الهادفة وتعزيز التفاهم والتضامن والتعايش السلمي والسلم الاجتماعي والتسامح واللاعنف بين كافة أفراد المجتمع والتربية تعمل على خلق جو من التسامح.

٥- توسع مجال "الحرية البشرية" و"تقوي الحقوق الإنسانية"، وتخفف من الهيراركية العرقية والعنصرية وتعمق الديمقراطية والعيش المشترك.

٦- تعزيز روح الانتماء للوطن وليس للحزب عند الشباب وتعزيز المفاهيم الايجابية بعيدا عن التعصب الحزبي الذي يضر بالمصالحة العامة.

وفي الختام ... إن توصيات الباحث لا تزيد على أن تكون مجرد خطوة نأمل أن تتلوها خطوات كثيرة في سبيل نشر طرق التعايش السلمي وتلافي أسباب القصور في تحقيق أهدافه والوصول إلى مجتمع يجمعه الترابط والسلام وهو الهدف البعيد الأسمى الذي تنشده الدول الإسلامية .

قائمة المراجع

(١) القرآن الكريم.

(٢)صحيح البخاري: كتاب الفتن، (٨) باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض"، مج٤، ص٣٣٧، رقم ٧٠٧٧.

(٣) صحيح مسلم: كتال الإيمان، (٢٩) باب بيان معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا ترجعوا بعدي"، مج١، ص١١٥، رقم ١٢٠.

(٤)فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، ط١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م، (القاهرة: دار أبي حيان)، ج١٦.

(٥)المعجم الوسيط، مادة (عيش) (ص ٦٦٣).

(٦)الأصبهاني، (أبو القاسم إسماعيل التيمي)، كتاب " الترغيب " .

(٧)ابن تيمية، الحسبة في الإسلام، تحقيق الشيخ ابراهيم رمضان،١٩٩٢م، بيروت، دار الفكر اللبناني.

(٨)الترمذى، الفروق ومنع الترادف للحكيم ، تحقيق د محمد إبراهيم الجيوشى- طبعة النهار للطبع والنشر القاهرة ٩٩٨ ام.

(٩)الطبقات الكبرى، الإمام محمد بن سعد بن منيع البصري،١٤٠٠هـ -١٩٨٠م، (بيروت : دار بيروت)، ج٧.

(١٠) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية، مكتبة ابان، بيروت، ١٩٧٠م.

(١١) حسقيل قويجمان، التعايش السلمي بين الشعوب، الحوار المتمدن، ع(١٦١٢)، ٢٠٠٦م.

(١٢) رأفت غنيم الشيخ، التحديات الحضارية التي تواجهالأمة الإسلامية وسبيل مواجهتها،(كتاب رابطة الجامعات الإسلامية).

(١٣) رأفت غنيم الشيخ، التحديات الاجتماعية التي تواجهالأمة الإسلامية وسبيل مواجهتها،(كتاب رابطة الجامعات الإسلامية).

(١٤) صلاح عبد العاطي، ورقة عمل بعنوان "السلم الأهلي و نبذ العنف في القانون الأساسي والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان"، انظر موقه الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان على الإنترنت.

(١٥) عبد العزيز بن عثمان التويجري، الإسلام والتعايش بين الأديان في افق القرن ٢١، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافية، الطبعة الثانة ١٩٩٨م.

(١٦) علي نايف الحشود، الحضارة الإسلامية بين أصالة الماضي وآمال المستقبل، ١٩٩٠م.

(١٧) عباس الجزارى من مطبوعات الإيسيسكو، مفهوم التعايش فى الإسلام ١٩٩٦ م.

(١٨) عبد العزيز بن عثمان التويجري، البناء الحضاري للعالم الإسلامي ، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م، الرياض، مطلعة المعارف الجديدة، ج٢.

(١٩) محمد عبد الجبار شوباط، خطوات في بناء الدولة الحديثة، مجلة المواطنة والتعايش، ع١، مركز وطن للدراسات، بغداد، ٢٠٠٧م.

(٢٠) كتاب مؤتمر العلم السادس لرابطة الجامعات الإسلامية، ص١، ١٤٢١هـ، ١٩٩٩م.
(٢١) القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة ٢٠٠٣م.